كيفية تمويل التعليم الجامعي في ظل الكورونا

أ.د. عدنان بدران

جماعة عمان لحوارات المستقبل
30/08/2020

كيفية تمويل التعليم الجامعي في ظل الكورونا

أ.د. عدنان بدران

اتخذ الأردن إجراءات استباقية لمنع انتشار الوباء في أراضيها، فعلق رحلات الطيران واغلاق المنافذ البرية والبحرية، وتم اغلاق المدارس والجامعات ودور العبادة والمطاعم والحفلات والمولات والتجمعات لأكثر من 10 اشخاص، وفرض لباس الكمامات وكفوف الأيدي، وقام بنشر الوقاية من هذه الجائحة، إذ فرض منع التجول وتحديد ساعات لتأمين احتياجات المواطن من الغذاء والدواء، وحظر الانتقال بين المحافظات والمدن، وفرض إجراءات الحظر على أي منطقة يظهر فيها الوباء لمنع انتشاره، وفرَضَ حجراً صحياً على جميع القادمين من الخارج لمدة أسبوعين في فنادق معينة، وتحويل أي إصابة إلى المستشفيات التي جُهزتْ لاستقبال المصابين.

كان لهذه الإجراءات تدعيات كبيرة، القت بظلالها على الاقتصاد الوطني، وخاصةً قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. وتعرض تبعاً لذلك، قطاع التعليم بجميع مراحله وخاصة مرحلة التعليم العالي الى فراغ، مما فرض على المدارس والكليات والجامعات التوجه إلى التعلم الالكتروني وعن بعد.

الشعوب القوية دائماً تخلق فرصاً من خلال ما تتعرض له من أزمات وتحديات، فلقد استثمرت الجامعات مما نفذته على مدى سنوات سابقة في تطوير التعلم الالكتروني منهاجاً وطرائق لتنمية المهارات المعرفية عبر الشبكات والتطوير الأكاديمي من خلال مراكز التعليم الالكتروني فيها. وقامت الجامعات الأردنية العامة والخاصة بتعبئة الفراغ باستبدال التعلم الصفي بتعلم الكتروني وعن بعد. وبعد تقييم مبدئي لهذه العملية التعليمية، أورد الملاحظات التالية:

1. أنّ تجربة التعلم عن بعد بحاجة إلى تقييم حقيقي من جميع الجوانب سواء أكان في متطلبات الجامعة أم الكلية أم التخصص، بما يضمن استمرار سير منظومة التعليم العالي في الاتجاه الصحيح، لتأمين مخرجات ذات كفاءة عالية تنمي الإبداع والابتكار وتلبي احتياجات التنمية بموارد بشرية مؤهلة.
2. أنّ محتوى متطلبات الجامعة بحاجة إلى مراجعة من قبل لجنة متخصصة من الأساتذة الأكفياء، الذين لهم باعُ طويل في شؤون التعليم العالي. ويجب أن تكون هذه المتطلبات موحدة من حيث ساعاتها المعتمدة ولكنها تسمح بالتعددية والتنافسية من حيث المحتوى والمنهجية ضمن كتاب مقرر أو أكثر لتدريسها.

3. متطلبات الجامعة تحديدًا يجب أن تُدرس من قبل أســـاتذة يتمتعون بخبرات أكاديمية وعلمية في التعليم المدمج صفياً والكترونياً.

4. إنّ التعليم عن بعد يواجه مشكلات كثيرة لا سيما في آلية الامتحانات، ومحاربة الغش، ونتيجة ناجح/راسب.

5. أنّ اعتماد مبدأ التعليم عن بعد لمتطلبات الجامعة بحاجة إلى تطوير من الناحيتين: البنية التحتية، ومدرســـين لهم خبرة في مجال التدريس الإلكتروني، إذ إنّ كثيرًا من الطلبة لا يتوافر لديهم وســـائل الاتصـــال والانترنت لمتابعة دروسهم لذلك نجد نسبة الحضور في اللقاءات عن بعد تكون أقل من الحضور عن قرب. كما أنّ بعض الأساتذة ليس لديهم الخبرة الكافية للتدريس عن بعد.

6. إن التفاعل الصـــفي له دورٌ مهمٌ في صـــقل شـــخصـــية الطالب وبناء الحوار التفاعلي، بين الطلبة، وبينهم والأســـاتذة، لئلا نفقد أنســـنة التعلم والاحتكاك الاجتماعي واللجوء إلى روبَتِكْ فكري، وما يحاكيه من ارتباك نفسي.

7. إنّ تجربة التعليم عن بعد كانت فرصـــة للانطلاق نحو التعلم المدمج وهو اســـتخدامٌ لجميع الأســـاليب التعلمية الصـــفية والإلكترونية، بحيث يُعتمدُ كتابٌ مقررٌ للتدريس، ويُطلبُ من الطلبةِ القيامَ بنشـــاطات عدة، وتطرحُ فيديوهات

تعليمية للمادة، ويستمع الطالب لمحاضرات متميزة في نفس المجال من جامعات أخرى، يجري بعدها لقاءٌ في الغرف الصفية بين الطلبةِ ومدرسِ المادة أو الكترونياً لمناقشة ما دارَ في حصةِ التعلم المدمج.

8. يجب أن لا يحّل التعليم عن بعد باستخدام الفضاء السيبراني محلَّ الحرم الجامعي والغرف الصفية بل مكملاً له، على أن تقومَ الجامعةُ بتدريب أعضاءِ هيئة التدريس على استخدام البرامج التدريسية المبرمجة وتطوير قدراتهم في استخدامها في التعلم المدمج، وأن يؤدي هذا التنوع في التعلم المدمج بين العملي والالكتروني والمخزون في الفضاء المعلوماتي العالمي إلى تنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج ومهارة حل المشكلات، لدى الطلبة.

9. الأمثل للتعلم الجامعي في ما بعد الكورونا أن يتطور إلى **"التعلم المدمج الهايبرد"** الذي يمزج بين التعلم الصفي والالكتروني واستخدام البرامج المعدة عالمياً لكل مادة دراسية واستخدام الفضاء الالكتروني للدخول إلى محاضرات من أساتذة متميزين لنفس الموضوعات المساقاتية في جامعات عالمية متميزة. وبذلك يتطور التعليمُ الذي يجري محلياً الى آفاقٍ ومداراتٍ تعلمٍ عالمية، تسابقُ الآخرين في تنمية المهارات المعرفية، وتخريجِ مواردِ بشرية متميزة، تنافسُ

الآخرين في حقول الاقتصاد من صناعة وزراعة وخدمات وتسخير التكنولوجيا للاعتماد على الذات.

كيفية تمويل التعليم الجامعي في ظل وما بعد الكورونا:

كما أسلفت سابقاً بأن التحديات والأزمات تخلق الابداعات والابتكارات وتولد فرصاً، علينا اقتناصُها، في الوقت المناسب، دون تأخير للاستفادة منها، ومنها طرائق وخيارات جديدة لتمويل التعليم الجامعي الذي يعاني من أزمة خانقة لابد من الخروج منها. **ومن هذه الخيارات ما يلي:**

أولاً: الكورونا فتحت خياراتٍ **للتعليم الالكتروني والتعلِمّ عن بعد،** في مجالات التعلم المختلفة، يجب على الأردن ارتيادُ صناعتِها وبسرعة، من برامجَ تعليمية ذكيةٍ لجميع المواد الدراسية النظرية والعملية وفي جميع التخصصات، ويمكنُ انتاجهُا على 3D باستخدامِ التقنيات الحديثة في الإرسال والاستقبال. وبذلك يمكنُ للتعليم الجامعي الأردني أن يتبوأَ مركزاً ريادياً في التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد، منصاتهُ التعلمية تصلُ للعالم العربي باللغة العربية وللعالمِ أجمع باللغة الإنجليزية. وبذلك يدخلُ الأردنُ بقوةٍ في صناعةِ التعلم لبناءِ

واحةٍ تعلمية عن بعد في مجالات التعليم الجامعي المختلفة للمنطقة.

هنا نحن بحاجة لوضع استراتيجية بجدول زمني تنفيذي يشارك فيها القطاعان العام والخاص، وبحاجة الى تحديث شبكة الانترنت وتقويتها لاستخدامها أردنياً وعربياً وعالمياً بقوة وكفاءة، وبحاجةٍ إلى تدريبِ وتأهيلِ أعضاءِ هيئة التدريس وإيفادِ المبعوثين في جميع مجالات التعليم الالكتروني/عن بعد للتخصصات المختلفة. كما أننا بحاجةٍ إلى تحديثِ التشريعات لإعطاءِ المرونةِ الكافية للأخذ بالتعليم الالكتروني والتعلمِ عن بعد، من قبل هيئةِ الاعتماد ومجلس التعليم العالي. هناك بيروقراطية من قبل وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي يقيد النمو والانطلاق للأردن إلى مكانة راقية تنافس الأمم الأخرى في صناعة واقتصاد التعلم الجامعي، لابد من الحد منها لإطلاق القدرات الكامنة المقيدة والمكبلة للجامعات لتحرير الفكر الإبداعي لها من أي معوقات لتتبوأ مكانتها وباستحقاق بين الأمم المتقدمة. وإذا ما تم ذلك فإن الأردنَّ بواحته التعلمية المتميزة، سيتمكن من الاعتماد على الذات وتسديدِ مديونيته وإغلاقِ عجزه المالي، ويرتادُ التنافسية بكل جدارة وكفاءة.

ثانياً: لابد من **التفكير خارج الصـــندوق**، ونعترف بأن جائحة الكورونا فتحت مجالات واســـعة في التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد، كان مجلس التعليم العالي وهيئة الاعتماد الأردنية في السابق، تقاوم بشدة الاعتراف فيهما، ولكنها الآن أصبحت واقعاً وستتغير طرائق التعلم عالمياً تبعاً لذلك، ولا عودة إلى ما كان، بل سيكون هناك نمواً وتقدماً في مجالات تعلمية واسعة.

لذا، علينا اقتناص الفرص المتاحة لنا **بتأسيس شراكة بين جامعاتنا مع جامعات عالمية في تخصـــصـــات متفوقة في التدريس والبحث العلمي** باســتخدام التعلم عن بعد، وخاصـــة أن البنية التحتية متوفرة بجامعاتنا لتقوم كل منها في إنشـــاء ذراع لها **"جامعة عن بعد"** مع جامعة متميزة في الخارج. هذا بالطبع سيرفد الجامعة بموارد مالية جديدة دون تكلفة رأسمالية إضـــافية كبيرة على ما يتوفر لديها حالياً من أبنية وإنشاءات وتجهيزات وموارد بشرية.

ثالثاً: في ظلال تداعيات أزمة الكورونا، ظهرت استراتيجية **الأمن الغذائي والأمن الصـــحي** كأولوية في اقتصـــادنا الوطني، وهذا بالطبع يعني

الاعتماد على الذات في تأمين الغذاء والدواء، وبناء البنية التحتية لتأمين زراعات متقدمة عمودياً وأفقياً، وصناعات الدواء والصحة والعلاج والمستشفيات وتأمين ما تحتاج من موارد بشرية مؤهلة. وهذا بالطبع يتطلب توجيه البحث العلمي من مختبراته ومحطاته العلمية ليزود هذه الصناعات بعوامل الإنتاج من حيث زيادة كمياتها ورفع جودتها وإدخال التكنولوجيا الحيوية فيها ليصبح الأردن مصدراً وموئلاً لها، وهذا سيزيد من موارد الجامعات المالية من خلال الذتاجات البحثية العلمية ومن خلال تدريب الكوادر المؤهلة لدعم توسع هذه القطاعات الإنتاجية.

رابعاً: هناك اعتقاد سائد للأسف بين البعض، بأن **التعلم عن بعد** هو أقل كلفة من **التعلم عن قرب** ويتطلب جهداً أقل. هذا خطأ كبير، **فالتعلم عن بعد الكترونياً يتطلب مهارات إضافية** في تحضير البرامج الالكترونية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والفنيين وخاصةً عند **إعداد برامج المحاكاة والتحريك** (animation) للجانب العملي والمشروعات البحثية، كما يتطلب تجهيزات أضخم، وشبكة انترنت

سـريعة، ذات ترددات قوية على الفضـاء الالكتروني وطنياً واقليمياً وعالمياً لضـمانة تأمين التعلم المدمج. لذا، يجب على الجامعات الاسـتثمار في التعلم الالكتروني والتعلم عن بعد لتأمين موارد مالية جديدة تدعم مساعي الجامعات الرسمية في الاعتماد على الذات.

هناك **خوف في عزوف الطلبة الوافدين** من بلدان عربية وأجنبية للالتحاق بالجامعات الأردنية في **"عصـر الفيروس"**، وهم **يشـكلون نسبة كبيرة** من طلبة جامعاتنا الوطنية، ويشكل ما يدفعونه من رسوم دراسـية دخلاً ومورداً مالياً كبيراً في موازنات جامعاتنا، وخاصـةً وسط تراجع التمويل الحكومي لجامعاتنا الرسمية. لذا، علينا الانتقال سريعاً إلى طرائق التعلم عن بعد، والتسجيل ودفع الرسوم عن بعد، وتطوير القياس والتقويم والامتحانات عن بعد، لئلا يشكل عدم قدرتنا في ذلك عائقاً في التحاقهم بالجامعات الأردنية. وعلى الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية والاجتماعية بث الرسـائل للوافدين، واسـتمرار التواصـل معهم لئلا نفقدهم. كما على الحكومة تسـهيل إجراءاتها لقدوم الطلبة الوافدين، وإلا **سـيفقد الأردن أكبر دخل في سياحته التعليمية**.

خامساً: لقد **عالجت استراتيجية تنمية الموارد البشرية، ولكن بخجل، خطة عمل لتمويل الجامعات الرسمية** التي يعاني معظمها من أزمة مالية خانقة، أصبحت تؤثر على جودة وكفاءة التعليم الجامعي الرسمي. دعونا أن نكون صريحين مع أنفسنا، بأن الطريق لحل الأزمة المالية لن يكون عن طريق زيادة الموارد المالية للجامعات من خزينة الحكومة، نظراً لما تعانيه الخزينة من **مديونية وعجز مالي**، واعتقد جازماً بأننا سنشهد في السنوات القادمة **نقصان لها وربما زوالها**، واستبدالها **بدعم الطلبة المحتاجين** عن طريق المنح الدراسية.

الحل، كما جاء في **الاستراتيجية الوطنية، هو تخفيض رسوم البرنامج الموازي** مع **رفع موازٍ لرسوم البرنامج العادي (التنافسي) لتتوحد رسوم البرنامجين في برنامج واحد**، بحيث يصل الرسم الدراسي إلى تسديد كلفة الطالب الدراسية في الكلية الملتحق بها. ويمكن للجامعات الرسمية تحقيق ذلك تدريجياً على مدى خمس سنوات وتكون على الطلبة المستجدين فقط دون المس في الطلبة القدامى. **<u>وهذا هو الإصلاح الأول</u>**.

أما **الإصـــلاح الثاني** فيكون دفع الرســـوم الجامعية من جميع الطلبة دون اسـتثناء لأحد، وأي اسـتثناء لأي شـريحة يجب أن تتولى الجهة المعنية بتسـديدها عنهم للجامعة. فالجميعُ كمواطنين متسـاوون أمام القانون، وبفرص متكافئة كفلها الدســتور. ويمكن للجامعة أن تقوم **بتأســيس صــندوق الطالب** لإقراض الطالب المحتاج لدفع رســومه جزئياً أو كلياً حســب تفوقه دون فوائد، وبالطبع يجب أن يتبع هذا الإصـلاح المالي، إصـلاحٌ أكاديمي آخر **بتعديل سياسـة قبول الطلبة على أســاس الجدارة والكفاءة فقط** دون أي اعتبارات **جهوية** أو **قبلية** أو **شلليه** أو **سياسية** أو **عقائدية** أو **مذهبية** أو **جندرية**. وبذلك تتحول **المكرمات إلى منح مالية لمســاعدة الطلبة** في رســومهم وتخفيض كلفة دراســتهم (scholarships) وليس **منح علامات** في قبولهم على حساب الآخرين أي قبولهم بمعدلات دون أقرانهم.

أما **الإصـلاح الثالث** فهو ترشـيق الجامعات، والحد من الحمولة الزائدة من أعضاء هيئة تدريسية وفنيين وموظفين وعمال، وترشيق النفقات الجارية والرأسمالية.

أما **الإصلاح الرابع** فهو إعادةُ **هيكلة صناديق الجامعة الاستثمارية** لتكون مجدية، **وإلغاءُ مكافاءات نهاية الخدمة والادخار على المستجدين** من المعينين في الجامعة، والاكتفاء بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للحد من النفقات الزائدة التي تثقل كاهل الجامعات.

بهذه **الإصلاحات الأربعة**، ستتفرغ جامعاتُنا بالتركيز على النوعية والمواءمة في مخرجاتِها التعليمية والبحثية لتنمو وتتطور أكاديمياً تنافسُ الجامعات العالمية، وتترقىَّ في سلم التصنيفات الدولية.

المستقبل لجامعاتِنا أن ترسخَ استقلالَها بالاعتماد على الذات، وأن ترقى في برامجها التدريسية، أكانت **عن قرب أو عن بعد**، تنافس عالمياً الجامعات الأخرى، على جامعاتنا أن تلجأ **للتعلم المدمج** (Blended Learning) باستخدام التعلم الالكتروني، والشراكة مع جامعات أخرى خلال **التعلم عن بعد** في توفير مساحات إضافية للتعلم تورِدُ دخلاً إضافياً، وتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن.

ويجب أن لا ننسى ضرورةَ **تحفيزِ البحث العلمي** وخاصةً المرتبط بأمور تنمية الاقتصاد الوطني والذي يدر دخلاً للجامعة وللفعاليات الاقتصادية والاجتماعية لبناء اقتصاد وطني قائم على الذات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،